مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من حركة الاحتجاجات العربية

The positions of the Gulf Cooperation Council states regarding the Arab protest movement

أ. م. د. عبد الكريم كاظم عجيل*

Assistant Professor Dr.

ABDULKAREEM KADHIM AJEEL

* جامعة ذي قار – كلية الاعلام

abdkazm@gmail.com

الملخص:

كان لأحداث حركة الاحتجاجات العربية او ما عرف "بالربيع العربي" وما تبعه من تحولات بنيوية في بنية بعض الدول القومية في المنظومة العربية، قد اخل بموازين القوى، والذي نتج عنه فراغا استراتيجيا، دفع بعض اللاعبين وعلى مختلف مستوياتهم لمليء هذا الفراغ، ونتيجةً لذلك كان هذا التدافع عبارة عن فتح صفحة جديدة من إعادة تموضع القوة في النظام وفقاً لوزن قوة هذه الأطراف.

لقد تابعت الحكومات الخليجية بدقة مستمرة انعكاسات "الربيع العربي" وما رافقه من تطورات في مسعى لحماية هياكلها السياسية والاقتصادية من تلك الضغوط، ولأهمية هذه الدول فقد كان لهذا التموضع الجديد أثار إقليمية ودولية جاءت نتائجها على صعد مختلفة منها سياسية تجلّت في عودة سياسة المحاور والتكتلات، ومنها اقتصادية وذلك لارتباط الواقع الأمني بالواقع الاقتصادي والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وتوظيف قسم من هذه الاحتجاجات الشعبية لمكاسب إقليمية تتعلق بخطوط نقل الطاقة...الخ. وتسعى هذه الدراسة للتعرف على موقف دول مجلس التعاون الخليجي من حركة الاحتجاجات العربية وآثارها.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، دول مجلس التعاون الخليج، السعودية، قطر، الشرق الأوسط.

Abstract:

The earthquake known as the "Arab spring" and the subsequent structural changes in the structure of some nation-states in the Arab system, resulting in a strategic vacuum in the region breached the balance of power, pushed some players and their different levels to fill this vacuum, Open a new page of repositioning force in the system according to the weight of the power of these parties.

The Gulf governments have followed with continuous precision the repercussions of the Arab Spring and the accompanying developments in the effort to protect their political and economic structures from these pressures. The importance of these countries has had a new position of regional and international effects, the results of which were at different levels, including political images of the return of policy axes and blocs, Economic and economic, in order to link the security reality with the economic reality, which led to high oil prices and the use of some of these popular protests for regional gains related to energy transmission lines ... etc. This study seeks to identify the position of the Gulf Cooperation Council countries of the Arab Spring and its effects.

Key words: Arab Spring, GCC, Saudi Arabia, Qatar, Middle East

المقدمة:

ما انفكت دول الخليج منذ انطلاق حركة الاحتجاجات العربية او ما عرف بـــ "الربيع العربي" تنظر بقلق شديد إليه والى الواقع السياسي الجديد الذي تشكل، ولا يزال يتشكل، جراء الثورات العربية. فدول الخليج تهتم اهتماما كبيرا بما يجري في الوطن العربي، لاعتقادها ان ما يجري في الدول العربية يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مكانتها ودورها في المنطقة وفي أمنها القومي وسياستها. فعلى الرغم من الصدمة المفاجئة الأولية باندلاع حركة الاحتجاجات العربية، لكن سرعان ما احتلت هذه الظاهرة وتطوراتها والتغييرات الاستراتيجية التي أحدثتها مكانة مهمة عند صانعي القرار الخليجي، حيث تسعى الأنظمة الخليجية بقدر استطاعتها إلى التقليل من آثارها السلبية فيها وفي مكانتها ودورها في المنطقة، وسنعالج في هذه الدراسة المواقف الخليجية من هذه التغييرات الجيوستراتيجية المرتبطة بحركة الاحتجاجات العربية.

لقد كان لحركة الاحتجاجات العربية مجموعة من الانعكاسات الاستراتيجية، والتي يمكن القول إن أهم النتائج التي تمخضت عن ضعف النظام الرسمي العربي تمثلت في حالة الانكشاف التي لازمت النظام وما زالت تعاني منها المنطقة العربية مما ساهم بشكل غير مسبوق في زيادة فرص ونفوذ الدول الكبرى والإقليمية الأخرى، إذ أمكن الحديث عن ثلاث قوى إقليمية تشكل مصير المنطقة، جميعها دول غير عربية وهي: إسرائيل وإيران وتركيا، فهذه الدول تملك من مقومات القوة والنفوذ والإرادة ما جعلها ترسم أطر التفاعل الإقليمي بشكل أكثر فاعلية من أي دولة عربية أخرى، وهكذا دخلت المنطقة في سباق سياسي عنوانه السباق على" الأدوار "و" النفوذ"، وأضحت المناورة السياسية ومحاولة تكوين تحالفات وتكتلات أحدى السمات البارزة في السياسة الإقليمية.

ان أهمية البحث مدار البحث، تأتي من أهمية دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتمحور في نسق (مجلس التعاون الخليجي) الذي يعد من اهم المؤسسات الفرعية للنظام الإقليمي العربي، والذي يؤثر ويتأثر بتفاعلات النظام بصورة عامة، ولما تتمتع به هذه الدول من الناحية الجيوستراتيجية فقد كانت ارتدادات الأحداث العربية والداخلية محل متابعه فائقة من الدول الإقليمية والدولية، لجملة من الأسباب تأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية والأمنية.

وتنطلق إشكالية البحث من الحدث الأبرز في المنطقة وهو حركة الاحتجاجات العربية الواسعة وما رافقها من تأثير للمتغيرات الخارجية والضغوط الإقليمية، مشفوعة تاريخياً بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي رافقت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ من قبل، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، حيث باتت الحكومات الخليجية تتابع بدقة مستمرة هذه التطورات في مسعى لحماية هياكلها السياسية والاقتصادية من تلك الضغوط، فما هو مقدار انعكاس هذه الأحداث والمتغيرات على دول الخليج، وما هو السلوك السياسي والاقتصادي المتخذ مقابلها.

فرضية البحث: ان الدراسة تسعى لأثبات مدى صحة الفرضية الآتية: "ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تتعامل مع حركة الاحتجاجات العربية بشكل موحد وضمن سياسة ثابتة، كما أنها عملت على توظيف كل عوامل قوتها في مسعى لعدم انتقال الاحتجاجات لها، ومن ثم العمل على توظيف هذا المتغير وبما يحقق مصالحها".

وسنقوم بدراسة هذا الواقع بالتركيز على طبيعة الدور الخاص بمجلس التعاون الخليجي ولاسيما الدور القيادي للمملكة العربية السعودية وقطر في التموضع ضمن هذا

الواقع الجيوستراتيجي الجديد. حيث قسم البحث إلى مقدمة واربعة محاور فضلا عن الخاتمة:

المقدمة:

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في النسق الإقليمي

المحور الثاني: حركة الاحتجاجات العربية –الأهمية ومجالات التأثير–

المحور الثالث: آثار حركة الاحتجاجات العربية على دول مجلس التعاون الخليجي

المحور الرابع: سلوك دول مجلس التعاون الخليجي حيال حركة الاحتجاجات العربية

الخاتمة:

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في النسق الإقليمي

تعد منطقة الخليج العربي منطقة استراتيجية ومهمة عالميا لعوامل عدة، من أهمها موقعها الاستراتيجي المتوسط ووفرة النفط فيها، وهي من المناطق المحورية التي استقطبت قدرا عاليا من الاهتمام منذ أمد طويل، عبر مراحل متعددة من التاريخ، ونتيجة لذلك فقد تعرضت المنطقة للعديد من الحروب وعانت كثيرا من الأزمات.(١)

وتأتي أهمية منطقة الخليج العربي من أهمية منطقة الشرق الأوسط – والعكس صحيح– فمنطقة الشرق الأوسط حسب النظريات الجيوبولتيكية الجيوستراتيجية المختلفة تعد من المناطق ذات الأهمية لما يميزها عن غيرها من مناطق العالم، بحكم موقعها

الذي يتوسط القارات الثلاث هي آسيا، أفريقيا، أوروبا، فكانت موقع تأثير من قبل الصراعات التي دارت بين الدول الكبرى.(٢)

لقد كان للمنطقة العربية وفي القلب منها منطقة الخليج العربي، نصيبها الكبير من الاهتمام في الفكر الاستراتيجي التي قدمت مشاريع لأهمية بعض المواقع الجغرافية من الناحية الجيوبوليتيكية، فقد أشار هالفرد ماكندر إلى أهمية هذه المنطقة بوصفها جسراً يربط بين القلب الشمالي أي الرقعة الجغرافية الممتدة من الفولغا حتى شرق سيبيريا والقلب الجنوبي أي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي راي ماكندر ان بلاد العرب هي تلك التي تمتد من النيل غرباً إلى ما وراء الفرات شرقاً، وتمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاثة طرق مائية وهي النيل، البحر الأحمر، الفرات والخليج العربي، كما ان بلاد العرب نفسها تكون طريقاً برياً بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي. وعليه يعد موقع الشرق الأوسط ذا أهمية استراتيجية عالمية كبرى بسبب تحكمه في قارات العالم القديم.(٣)

وتعد منطقة الخليج العربي، التي هي جزء من الشرق الأوسط، خير مثالٍ على ذلك وان كانت هي كذلك من الناحية العملية، وهي محور المنطقة ضمن الفكر الاستراتيجي، فهذه المنطقة من الناحية الجغرافية لا تتوسط العالم فحسب وإنما تمثل في الواقع ومن الناحية الاستراتيجية الشريان الحيوي الذي يغذي العالم لاسيما الدول الغربية المتقدمة صناعياً بما تحتاجه من اهم مصادر الطاقة ألا وهو النفط الذي يأتي في مقدمة العوامل التي تعمل لاستمرار تقدمها الصناعي وإدامة رفاهيتها الاقتصادية، وان للموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط أهميتها المتمثلة في الجوانب الآتية:(٤)

١- شكلت المنطقة حلقة وصل بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، والخلجان والبحار شرقي السويس مثل البحر الأحمر، خليج عدن، الخليج العربي، وبذلك فقد أصبح الشرق الأوسط نقطة مركزية في السياسة العالمية والاستراتيجية العسكرية.

٢- تعد المنطقة العربية نقطة حيوية تمر بها طرق الملاحة الجوية العالمية الرئيسة فضلا عن الطرق البرية. كما تشرف المنطقة على مواقع اقتصادية بالغة الأهمية مثل الأسواق الآسيوية، والأسواق الأوروبية، وأسواق دول الخليج العربي.

كما تأتي القيمة الاستثمارية العالمية لمنطقة الخليج بامتلاكها أكبر المحافظ النقدية والصناديق السيادية، والتي تتجاوز ألفي مليار أمريكي، وكذلك امتلاكها لأضخم وأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية للسنوات العشر القادمة، مما جعلها منطقة جذب وتنافس وحضور لكبرى الاقتصاديات والشركات الاستثمارية العملاقة، وحولها إلى واحدة من أكبر المراكز التجارية والاقتصادية العالمية، وأكد القيمة الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي.(٥)

وبذلك تعد منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة سواء على صعيد الشرق الأوسط او على صعيد العالم، وان أي تغيير او حراك في داخلها سيكون لها ارتدادات دولية مهمة، مما جعل الوجود الخارجي حاضرا في كل حركية دول المنطقة ومتحكم في تفاعلاتها الداخلية والخارجية.

المحور الثاني: حركة الاحتجاجات العربية -الأهمية ومجالات التأثير-

شكلت الاحتجاجات العربية الواسعة نقطة تحول في المجالات المحلية والإقليمية والدولية إذ تمت مقارنتها مع التطورات العالمية كالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وانهيار الاتحاد السوفياتي في ١٩٩١، والهجمات ١١/٩ في ٢٠٠١، فكلها كان لها تأثير على المعادلة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط وأدت التغييرات الجيوسياسية إلى تنافس بعض القوى الإقليمية الفاعلة من بين أهمها ايران وتركيا والمملكة العربية السعودية وقطر وإسرائيل، فضلاً عن القوى الدولية الأ وهي ،الولايات المتحدة وروسيا والصين

الاتحاد الأوروبي وقد أظهرت القوى الفاعلة الخليجية على وجه الخصوص استعدادها لتحقيق التوازن والتحالف فيما بينها بعيدا عن النهج الذي سارت عليه تاريخيا والمتمثل بالاعتماد على دور الولايات المتحدة.(٦)

وقد تزامنت هذه الحركة الاحتجاجية مع حالة الفوضى والسيولة في النظام الدولي وانسداد قنوات التواصل بين مراكز القوى الإقليمية والدولية، وتبلور بعض القوى على هامش هذا النظام، ومحاولتها ملأ الفراغ جراء تراخي القدرة الأمريكية وانحسارها لصالح أولويات يفرضها المجال الداخلي الأمريكي. والذي ألقى بظلاله على الفواعل الإقليمية، حيث جرى دخولها على خط التوتر والانقسام في ظل حالة من النهوض الهواياتي كمُكون مستجد في عناصر القوة القومية، في إطار سعي هذه الدول إلى إيجاد مكانة لها في سلم التراتب الإقليمي الذي بدا تشكيله يتناسب مع فائض السيولة والفوضى في النظام الدولي المتحرك نزولاً وصعوداً على إيقاع حالة الانعزال الأمريكية.(٧)

وما زاد من أهمية حركة الاحتجاجات العربية وخطورتها هي سرعة انتشارها لبقية الدول العربية من المغرب إلى البحرين ومن سوريا إلى الصومال، مع عدم ظهور قيادات واضحة لها وضبابية رؤيتها المستقبلية. كما تباينت نتائجها العملية من نجاح التغيير المنشود سلمياً إلى حدٍ ما في كل من تونس ومصر، وبحصول تدخل عسكري خارجي كما حدث في ليبيا، ووساطة خليجية كما حصل في اليمن، فيما تم احتواء بعضها في دول عربية أخرى كما حصل في البحرين والمغرب والأردن وسلطنة عُمان، ولتتعثر مسيرتها، وتتحول إلى صراع دام في سوريا منذ اندلاعها في مارس ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر.(٨)

لقد جاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لأسباب متعددة وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا إلى جانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك، وبشكل عام تعد حركة الاحتجاجات العربية حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب العوامل الخارجية التي كان لها دور لا يمكن أنكاره[٩]. فعلى الرغم من حجم المؤثرات الخارجية لثورتي مصر وتونس، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا ومن ثم سوريا، نقل الحراك الشعبي العربي بصورة مباشرة إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكّل العامل الأقوى في أحداث هذا الحراك وتؤثر على نتائجه.[١٠]

وعليه فقد شكلت هذه الاحتجاجات الداعية للتغيير السياسي زعزعة بنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لحركة الاحتجاجات العربية دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.[١١] واذا كان مجلس التعاون الخليجي يعد من اهم المؤسسات الفرعية للنظام الإقليمي العربي، فهو بطبيعة الحال يؤثر ويتأثر بتفاعلات النظام بصورة عامة، ومع اندلاع حركة الاحتجاجات العربية وما رافقها من تأثير للمتغيرات الخارجية والضغوط الإقليمية، مشفوعة تاريخياً بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي رافقت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ من قبل، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، باتت الحكومات الخليجية تتابع بدقة مستمرة هذه التطورات في مسعى لحماية هياكلها السياسية والاقتصادية من تلك الضغوط.[١٢]

وبشكل عام تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تحدّيات سياسية وأمنية وتحوّلات اقتصادية واجتماعية وثقافية ناتجة عن الانفتاح على العالم الخارجي والإندماج بالأسواق الدولية والتفاعل مع العولمة والأنجذاب إلى ثقافتها وأدواتها، مما خلق ضغوطاً كبيرة على هذه الدول ومجتمعاتها وأصبحت تمس استقرارها السياسي وتجعله على المحك.

ومع أحداث حركة الاحتجاجات العربية بدت دول مجلس التعاون في حالة من "الاشتباك" مع دول الثورات العربية في المشرق والمغرب والقلب متمثلة في مصر وليبيا وسورية واليمن وتونس، ليس فقط مع الأنظمة والفاعلين الرسميين، ولكن أيضا مع فاعلين من غير الدول (كبعض التنظيمات السياسية والمجاميع المسلحة) وفاعلين أدنى من الدولة، فحين سقطت الأنظمة واصلت دول المجلس علاقاتها على نحو فردي وجماعي مع فاعلين أدنى في هذه الدول.

المحور الثالث: آثار حركة الاحتجاجات العربية على دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ اكثر من عقد تطورين هامين لهما تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة، الأول هو الملف النووي الإيراني وتداعياته؛ حيث تحول هذا الملف إلى أداة مواجهة وصراع أحد أطرافه إسرائيل، ووضع علاقات ايران مع الدول الغربية في حالة أزمة تم نزع فتليها مؤقتا باتفاق عام ٢٠١٥، مع بقاء احتمالات التوتر قائمة ان لم يتم التوصل إلى صفقة دائمة لن تكون باقي دول الخليج بمنأى عن تبعاتها، أما العامل المستجد الأخر فهو حركة الاحتجاجات العربية او ما عرف بـ "الربيع العربي" وأحداثه التي تسارعت وانتشرت منذ عام ٢٠١١، وأحدثت

تغييرات وولدت حروباً داخلية عابرة للحدود، وقد لعبت وما زالت دول الخليج أدواراً فاعلة بحكم قدراتها المالية والإعلامية والسياسية في أحداث ما بعد الربيع العربي.(١٣)

وحيال التطور الأخير فقد عدت دول الخليج ان خسارة أنظمة كل من تونس واليمن ومصر تشكل لها خسارة سياسية عملية، سيما في مجال صياغة السياسات العربية الجماعية، أذ كانت تعتمد على هذه الدول في تحقيق سيادة سياساتها المحافظة في السياسة الخارجية العربية فيما عرف بمحور الاعتدال، وقد دعم هذا الهاجس قراءتها الخاصة المبكرة للتحولات الجديدة على أنها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة من حيث المبدأ بل تحمل تحدٍ لهذه السياسات.(١٤)

على الرغم من أدّعاء دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، أنّها غير معنيّة برياح التغيير وهي ذات حالة أستثنائية في محيطها العربي، ولديها حصانة خاصة ضدَّ حركة الإصلاح الديمقراطي، إلّا أنّ الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، بدليل أنّ حدوث الانتفاضات العربية في دول أخرى مثل (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) أضحت بمثابة مصدر إلهام لقطّاعات شعبية واسعة – سيما الشباب ـ من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، إذ جرت محاولات عديدة في العالم الافتراضي، وكذلك على أرض الواقع لنقل هذه التجارب والدعوة إلى مسيرات شعبية ورفع مطالب إصلاحية، وهكذا نجد أنّ انعكاسات رياح التغيير في المنطقة العربية، قد طالت دول مجلس التعاون أستناداً إلى علاقة التأثير والتأثّر بين أطراف النظام الإقليمي، مما جعل استقرارها السياسي موضع تهديد وعدم استقرار.(١٥)

ويمكن ملاحظة ان اغلب انعكاسات حركة الاحتجاجات العربية على دول الخليج كانت ذات أبعاد سلبية، مست الاستقرار الداخلي، كما كان له أثار حساسة على بعض دول الخليج التي تعاني أصلا من عدم وحدة النسيج المجتمعي، حيث باتت الشعارات

الطائفية ترتفع في ظل عدم المساواة، وبشكل عام يمكن ان نشخص اهم الأثار وفقا للاتي:

اولاً: البحرين: كان لدولة البحرين النصيب الأكبر من الأثار، حيث أنها كانت تعاني أصلا من عدم استقرار سياسي وديمغرافي بين أفراد الشعب، وقد شكلت موجات "الربيع العربي" حافز كبير للمعارضة التي وحدت صفوفها واتخذت من "دوّار اللؤلؤة" مكان للاحتجاج، غير ان الحوار بين الحكومة والمعارضة والمحتجين لم ينجح، مما دفع باتجاه انحراف الاحتجاجات السلمية إلى العنف. حيث لجأت السلطة الحاكمة إلى استخدام أسلوب القمع والعنف، والمتمثل في إنتهاج سياسة المُعالجة الأمنية، كإعلان قانون السلامة الوطنية، وممارسة عمليات الاعتقال والتوقيف، وفصل بعض الموظّفين من أعمالهم، فضلاً عن استدعاء قوات درع الجزيرة* لقمع المعارضة والسيطرة على التظاهرات، وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي باشر بها النظام الحاكم والوعود التي قدمتها الحكومة، بعد قيام التظاهرات الشعبية، إلّا أنّها لم تقنع المتظاهرين، وعليه دخلت البحرين ضمن حالة عدم استقرار في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كان له أثار كبيرة على الداخل البحريني بل امتدت أثاره إلى عموم النسق الخليجي.(١٦)

ثانياً: عُمان: تمكنت عُمان على العكس من البحرين، من إدارة الأزمة إدارة حكيمة، فتعاملت مع المطالب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية بعقلانية، فكانت الإستجابة سريعة وحكيمة وأبتعدت عن العنف المفرط، وتمكّنت الحكومة من إمتصاص الغضب الشعبي الفوري عبر مجموعة من القرارات، وبذلك أستعادت عُمان توازنها، وتجاوزت تداعيات الانتفاضات العربية بأقل قدر من الخسائر والأضرار قياساً مع الدول الأخرى.(١٧)

ثالثاً: الامارات: تتمتع دولة الامارات بمجموعة من عناصر القوة التي تم توظيفها داخليا لتحقيق الاستقرار السياسي، ويأتي العامل الاقتصادي في مقدمة عوامل القوة، ومع اندلاع حركة الاحتجاجات العربية، ادركت الامارات حجم التهديد الذي ستمر به المنطقة، ومدى إمكانية ان تتأثر الامارات بهذه الاحتجاجات، لذلك سارعت إلى اتخاذ إجراءات وقائية استباقية، تمثلت بإصدار مجموعة من التشريعات أهمها، المرسوم الحكومي الصادر في ٢٠١٤/١١/١٥، والذي أدرجت بموجبه ٨٣ منظمة على لائحة الإرهاب في مقدّمتها جماعة الأخوان المسلمين وجماعات ومنظمات في دول عربية وأجنبية، كما أصدرت في آب عام ٢٠١٤ قانوناً صارماً لمكافحة الإرهاب تصل عقوبته إلى الأعدام في الأحكام الشديدة.[١٨] فضلا عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي كانت كفيله ان تعمل كمصدة وكابح لأي تحرك شعبي ضد نظام الحكم.

رابعاً: قطر: وهي الدولة الخليجية التي تكاد تكون الوحيدة التي أثرت في حركة الاحتجاجات العربية وغيرت مسار حركتها، أذ لعبت قطر دوراً مهمّاً في أحداث الانتفاضات العربية عام ٢٠١١ لاسيما في (تونس وليبيا)، إذ دعمت قطر حركة النهضة التونسية بزعامة (راشد الغنّوشي) ماديّاً ومعنويّاً وإعلاميّاً، حيث غطّت قناة الجزيرة حوالي ٦٧٪ من برامج الحركة أثناء الانتخابات التأسيسيّة. أمّا في ليبيا، فقد أستضافت قطر عدد من المعارضين الليبيّن، فضلاً عن تأثيرها على جامعة الدول العربية لتوجيه دعوتها إلى المجتمع الدولي للتدخّل عسكريّاً عبر قوّات الناتو الدوليّة، كما أعلن رئيس الأركان القطري (حمد بن علي العطيّة) عن المساعدات التي قدّمتها دولته أثناء الانتفاضات من سلاح وإرسال طائرات ميراج للمشاركة مع التحالف الدولي.[١٩]

خامساً: الكويت: شهدت الكويت دعوات للاحتجاج والتظاهر ضد النظام الحاكم، ما دفع أمير البلاد إلى الإسراع في اتخاذ خطوات عدة كانت كفيله بمنع الاحتجاجات أهمها: صرف مبلغ مالي لكل مواطن ويبلغ مقداره ٣٥٧٢ دولار (ألف دينار كويتي)، صرف مواد غذائية بالمجان لكل حاملي البطاقات التموينية الحكومية، وغيرها.(٢٠)

سادساً: السعودية: لقد كان للربيع العربي نتائج مباشرة على المملكة لأنها من أكثر دول الخليج عرضة للعدوى بسبب أزماتها الكثيرة والمتمثلة: بتفاقم الفساد والبطالة والفقر واحتكار السلطة وغياب المشاركة السياسية وتهميش قضايا المرأة وترهّل القيادة السياسية. لقد شكّلت حركة الاحتجاجات العربية مصدر تهديد لاستقرار المملكة، من خلال تشجيعها على إحياء ظاهرة العرائض أو البيانات المشتركة، منها بيان (نحو دولة الحقوق والمؤسسات) الذي حصد أكثر من ١٠ آلاف توقيع بجهود الداعية الإسلامي (سلمان العودة)، وقامت مجموعة من الشباب في المملكة برفع رسالة عُرفت بأسم (رسالة ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١١)، فضلاً عن توجيه عدد من المثقفين السعوديين بيان (إعلان وطني للإصلاح إلى القيادة السياسية)، وفي ٧ آذار/ مارس صدر بيان شبابي آخر بعنوان (مطالب الشباب من أجل مستقبل الوطن) موجّه أيضاً إلى الملك، إزاء هذه الضغوطات من قبل النخبة المثقفة وقسم من الشباب السعودي، إنتهج النظام الحاكم تكتيكاً سياسيّاً من شأنه إحتواء الأحتجاج السعودي، بالشدّة حيناً، أذ جرى: على مدى عام أعتقال عدد من الكتّاب السعوديّين، على خلفية التفاعل مع حركة الاحتجاجات العربية، إذ بلغ عدد المعتقلين في سجون المباحث العامة السعودية حوالي ٤٤٠٠ ألف موقوف، وبالمرونة حيناً آخر، إذ إتخذ الملك السابق (عبدالله بن عبد العزيز) مجموعة من الإصلاحات التي

تستهدف بالدرجة الأولى تحسين الوضع المعاشي للمواطن السعودي، وإقناعه بعدم جدوى الوقوف ضد النظام الحاكم.[٢١]

وبالنتيجة يتبين لنا انه على الرغم من ادعاء بلدان الخليج بانها غير معنية برياح التغيير وانها حالة استثنائية في محيطها العربي، وان لديها حصانة لاسيما ضد حركة الإصلاح الديمقراطي، لكن الحقيقة عكس ذلك تماما فرياح التغيير طالت بلدان مجلس التعاون، وتعاملت هذه الدول مع حركة الاحتجاجات العربية عام٢٠١١ بجدية تامة، لاسيما بعد ان رات ما يحدث في البحرين عن قرب، فقد كانت ثورة تونس، ومن ثم ثورة مصر ملهمتين لقطاعات شعبية واسعة في الخليج ولاسيما الشباب منهم، على مواقع التواصل الاجتماعي، وجرت محاولات عديدة في العالم الافتراضي، وعلى ارض الواقع لنقل هذه التجارب، والدعوة إلى مسيرات شعبية ورفع مطالب إصلاحية، لكنها اصطدمت جميعا بالحالة الخليجية العصية على التغيير، إذ أن قوى البقاء والاستمرار كانت اقوى بكثير من قوى الإصلاح والتغيير، وقد وظفت الحكومات علاقاتها الدولية ومواردها، وإمكانياتها الضخمة من اجل منع انتقال عدوى التغيير إلى الخليج.[٢٢] لذلك أكدت دول المجلس وقوفها صفاً واحداً في مواجهة أي خطر تتعرض له أراضي الدول الأعضاء في المجلس، ولاسيما في مواجهة أي أثار لحركة الاحتجاجات العربية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن منطلق المحافظة على الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل، واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كل لا يتجزأ، والتزاماً منها بالعهود والاتفاقيات الأمنية، والدفاعية المشتركة، فقد فعّل مجلس التعاون اتفاقية الدفاع المشترك.[٢٣]

وبذلك يتضح لنا حجم التهديد الكبير الذي شكلته حركة الاحتجاجات العربية لدول مجلس التعاون الخليجي، وان كان حجم هذا التأثير قد اختلف من دولة لأخرى، غير ان أي تهديد او تغيير لأي نظام حكم لدولة خليجية سيكون له ارتدادات بنيوية على

مجمل نسق مجلس التعاون الخليجي، لذلك عملت دول الخليج مبكرا على تنسيق مواقفها إزاء صد انعكاسات حركة الاحتجاجات العربية على البيئة الداخلية، وعلى ذلك اتخذت مجموعة من الأفعال واتخذت مجموعة من المواقف اتجاه حركات الاحتجاج داخل الدول العربية ولاسيما الدول التي لها اتصال جغرافي مباشر معها، لاسيما اليمن والبحرين.

المحور الرابع: سلوك دول مجلس التعاون الخليجي حيال حركة الاحتجاجات العربية

خلال حركة الاحتجاجات الشعبية الأولى في تونس ومصر، وقفت معظم الممالك الخليجية، بسرعة وبشكل فطري، بجانب الأنظمة الاستبدادية المتبقية في المنطقة، وأساء عدد من المستشارين والحكومات في الدول الخليجية فهم هذه الانتفاضات او تقدير حجمها، إذ افترضوا ربما ان مصيرها الفشل، أو ان المصالح الأمريكية او الغربية في المنطقة سترفض إعطاء هذه الحركة المعارضة الدعم الدولي الكافي في نهاية المطاف.(٢٤)

غير ان قطر أخذت منحى مختلف عن دول الخليج، فقد أدت قطر دوراً حيوياً في الأشهر الأولى الصاخبة من حركة الاحتجاجات العربية. إذ هي بلورت، عبر شبكة الجزيرة الفضائية، سرديات الاحتجاج البازغة، كما أنها عبأت الدعم العربي، بداية لصالح التدخّل الدولي في ليبيا في آذار/مارس ٢٠١١، ثم لاحقاً لفرض العزل الدبلوماسي على نظام بشار الأسد في سورية. لقد مكن الاستقرار السياسي في قطر المدعوم بالوفرة المالية على دعم قوى الإسلام السياسي الصاعدة المنضوية تحت تنظيم الإخوان المسلمين، في الدول التي تمرّ في مراحل انتقالية، وأيضاً على تزعم التفاعل الإقليمي مع الانتفاضة في ليبيا وسورية تحت شعار السعي إلى إيجاد حلول عربية للمشكلات العربية. كما حفزها تسنمها لرئاسة الدورية للجامعة العربية في المدة ٢٠١١-٢٠١٢، حيث امتلكت القدرة على تحويل الكلمات إلى أفعال، والى وضع سياستها موضع التنفيذ من خلال استغلال

هذا المنصب.[٢٥] ثم اندفعت المملكة العربية السعودية بحكم موقعها كقائد لمجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ مواقف جادة من أحداث حركة الاحتجاجات العربية، وهو ما ادخلها بحالة من عدم الانسجام مع الدور القطري المتعاظم، والذي كان له انعكاسات واضحة على وحدة الصف الخليجي.

ولذلك سيقتصر بحثنا هذا على دولتين محوريتين في مجلس التعاون كانتا لهما دور رئيس ومحوري في أحداث الاحتجاجات العربية هما دولة قطر والمملكة العربية السعودية، وكما يأتي:

اولاً: الدور القطري في أحداث الاحتجاجات العربية

لقد كان لقطر دورا مهما وبارزا ومبكراً في أحداث حركة الاحتجاجات العربية حيث تفاعلت مع أحداث الثورة التونسية، فأدت قناة الجزيرة دورا كبيرا في تغطية الأحداث تغطية متميزة مما كان لها الأثر الواضح في نجاحها، كما ان الدور القطري امتد لما بعد الثورة من خلال دعم التغيير السياسي وذلك عن طريق مجموعة من الممارسات كان أهمها دعم القطاع الاقتصادي الذي تعثر بعد الثورة من خلال المشاريع والاستثمارات القطرية، فضلا عن العلاقات السياسية التي نسجتها قطر مع قادة الدول الجدد من أمثال المنصف المرزوقي و راشد الغنوشي ورفيق عبد السلام، إذ ساهمت هذه الأمور في إبراز الدور القطري في أحداث حركة الاحتجاجات العربية ، حيث كانت أحداث الثورة التونسية محطة بارزة في تحول ملحوظ في السياسة القطرية من دبلوماسية الوساطة التي تميزت بها خلال السنوات التي سبقت الثورة التونسية إلى التحيز لصالح الشعب التونسي في مواجهة النظام.[٢٦]

أما في الحالة المصرية، فقد دعمت قطر الثورة المصرية في ٢٥ يناير، عام ٢٠١١سياسيا وإعلاميا واقتصاديا بشكل متفاوت وان كانت ركزت على البعد الإعلامي في بداية الثورة، وبدا استثمارها ودعمها الاقتصادي بشكل أكبر بعد الانتخابات الرئاسية، لكن بشكل عام بدأ موقف قطر تجاه مصر بعد الثورة مميزا، حيث تعد سمة الاستقرار السياسي في العلاقات من أبرز سمات العلاقات المصرية القطرية بعد الثورة المصرية ولاسيما في أثناء مدة حكم الرئيس محمد مرسي. لقد كان تحرك قطر خلال أحداث الثورة المصرية مرهون باعتبارات عدة لعل في مقدمتها مدى نجاح التيارات الإسلامية وتحديدا الإخوان المسلمين في السيطرة على مقاليد الحكم في مصر.[٢٧]

أما في ليبيا فقد كان موقف قطر واضحا منذ بداية الثورة، حيث أدانت استخدام القوة ضد المدنيين، ثم عملت على تقديم مختلف أنواع الدعم للمتظاهرين، وصولا لاعترافها بالمجلس الانتقالي في ٢٨ مارس عام ٢٠١١ كممثل شرعي للشعب الليبي، ثم حشدت مختلف أنواع الدعم العربي والعالمي لتبني مجلس الأمن قرار بتكليف حلف الناتو بالتدخل في ليبيا لحماية المدنيين.[٢٨]

ومن أهم ملامح الدور القطري تجاه ثورة ليبيا عن طريق اتجاه جديد مارسته في السياسة الخارجية القطرية، وهو التحول من السياسة التقليدية إلى التدخل العسكري بشكل غير مسبوق ضمن غطاء دولي وفي إطار حلف الناتو، فقد شاركت في الحملة الجوية من خلال إرسال طائرات ميراج إلى ليبيا،أذ أعلن رئيس الأركان القطري اللواء حمد بن علي العطية أن جنود قطريين قاتلوا على الأرض مع الليبيين، وبذلك تكون قطر قد ساهمت بشكل فعلي في أسقاط نظام القذافي من خلال تقديم كافة أنواع الدعم السياسي والعسكري واللوجيستي والإعلامي والمالي للمتظاهرين.[٢٩]

أما الثورة اليمنية والتي وجدت قطر فيها فرصة ذهبية لا تعوض، فسعت قطر للوساطة في بداية الثورة في اليمن بين المعارضة والرئيس السابق علي عبد الله صالح، ولكن لم تحظ هذه الوساطة بقبول فدخلت بكل ثقلها المادي والإعلامي والسياسي لمساندة المعارضة اليمنية، وبدت قطر مع الثورة اليمنية مستمرة في سلوكها الداعم لحركة الاحتجاجات العربية، فلا خلاف بين المتابعين أن قطر أصبحت الداعم الأقوى لما سمى بثورة التغيير في اليمن عن طريق الدعم المالي والإعلامي الكبير للإطاحة بالرئيس اليماني السابق علي عبدالله صالح، لكن الخلاف حول دوافع هذا الدعم، فهناك من يقول أن ذلك لم يكن حبا بالتغيير والثورة، وإنما يأتي مدفوعا برغبة قطرية بتقليص النفوذ السعودي من خلال الإطاحة باليمن كحليف أو تابع للسعودية.(٣٠)

أما عن التعامل القطري مع الثورة في سوريا فقد كان التحرك القطري مختلفا نوعا ما، نتيجة لحساسية الأزمة السورية، حيث اختلفت الثورة في سوريا عن بقية الثورات الأخرى في البعد الدولي، فضلا عن بقاء النظام واستمرار الثورة، وفي بداية الثورة لم يكن الموقف القطري مرضيا للشعب السوري، أذ كان غير واضح، ولكن بعد مدة من السكوت اختارت الدوحة الوقوف إلى جانب المعارضة ضد نظام الأسد، وقد بدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ وكان من اهم بنوده :الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية، ومن خلال رئاسة قطر لهذه اللجنة المكلفة بالتعامل مع الأزمة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية، وتدرجت الدوحة في تصعيد مواقفها تجاه النظام السوري، أذ عملت الدوحة على خلق إجماع عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، حيث اندفعت قطر بكل ثقلها السياسي والمالي لدعم

الحراك في سوريا في مسعى لأسقاط النظام مضحية بعلاقاتها المتينة وباستثماراتها الكبيرة في سوريا التي تقدر بسته مليارات دولار.(٣١)

فهذا التحول الاستراتيجي تقف وراءه مجموعة من العوامل منها اقتصادية يأتي في مقدمتها صراع الهيمنة على سوق الغاز وخطوط نقله، فجغرافيا، سوريا هي دولة عبور مهمة لأنابيب الغاز المتنافسة في قطر وإيران، حيث تمتلك كلتا الدولتين احتياطيات كبيرة من الغاز، فإيران لديها ثاني أكبر احتياطي، وقطر لديها ثالث أكبر احتياطي من الغاز(٣٢)، ومنها سياسية تتعلق بالتنافس مع السعودية للهيمنة على مجلس التعاون، ومنها جيوسياسي يتعلق بالنفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة.

وربما أرادت قطر من خلال دورها هذا أن تُوصل رسالة بينية إلى القوى الدولية بأهمية دورها في المنطقة، المتمثل بتنفيذ أجندات سياسية معينة في الدول العربية، لتزيد من قناعة تلك القوى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة بضرورة استمرار النظام الحاكم وبقاء آل ثاني في السلطة. وقد يكون سعي قطر إلى تأدية دور محوري في المنطقة نابع من هدفين، الأول: كسب ثقة بعض شعوب الدول العربية حتى تُبرّر نفوذها أو تدخّلاتها في رسم الخارطة السياسية الجديدة بعد الانتفاضات العربية، أمّا الهدف الثاني: فهو تحقيق رصيد شعبي داخلي إضافي من خلال الدور القطري الفاعل على المستوى الإقليمي، وعليه إضفاء المزيد من الشرعية السياسية على نظامها الحاكم.(٣٣)

ثانياً: الدور السعودي في أحداث الاحتجاجات العربية

تُشكل المملكة العربية السعودية القائد لتجمع دول مجلس التعاون الخليجي، لما تمتلكه من قوة على الصعد المختلفة إذا ما قورنت بدول الخليج الأخرى، لقد بدأ الدور السعودي بالظهور كقوة فاعلة في النظام منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي وتحديدا ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وتعزز دورها بعد ذلك، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١،

واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، وتراجع الدور المصري، والعزلة السورية منذ خروجها من لبنان سنة ٢٠٠٥، في إطار هذا المشهد تحديداً بدأ الدور السعودي بقيادة التفاعلات العربية، ولاسيما في النظام العربي الرسمي.(٣٤)

غير أن المملكة لم تظهر في بداية أحداث حركة الاحتجاجات العربية كلاعباً اساسياً، على الرغم من دورها التقليدي الذي طالما مارسته، كواحدة من أهم الدول العربية والإسلامية، وقد اكتفت الرياض في الأشهر الأولى بدور المتابع أكثر من دور الفاعل، وقامت باحتضان أول الرؤساء المخلوعين، وهو الرئيس التونسي، وتطلعت إلى تكرار التجربة نفسها مع كل من الرئيسين المصري واليمني، غير أنها تحمست بشكل واضح لأسقاط نظام معمر القذافي، ربما للعداوة التاريخية القائمة بينهما. غير أن الموقف السعودي بدأ يتغير تدريجياً اتجاه ممارسة قدر أكبر من الفاعلية، وصلت حد التدخل العسكري المباشر لقمع الثورة البحرينية، وتمادى هذا التغيير في التطور في الحالة السورية، إذ وقفت الرياض بكل ثقلها الاقتصادي والجيوسياسي والدولي إلى جانب المعارضة السورية، وزاد هذا الدور والحركة في تشكيل حلف عسكري للتدخل المباشر في الشأن اليماني.(٣٥)

وبشكل عام يمكن ملاحظة ان تدخل دول الخليج في حركة الاحتجاجات العربية قد تموضع ضمن ثلاثة أهداف رئيسة كانت تشكل الإخراج الواضح للسلوك الخارجي الخليجي وهي:(٣٦)

١- الهدف الاحلالي: استشعار دول مجلس التعاون الخليجي تراجع الدور الإقليمي لمصر، فسعت إلى تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي مع غياب مصر المؤقت، إذ كان على الدول الخليجية القيام بمسؤولياتها القومية.

٢- الهدف الاستباقي: التحرك الاجهاضي والأمني الهادف إلى حماية المجلس ببقاء سور واق يحول دون سقوط أياً من أنظمته، ومن ثم ينظر إلى تحركاتها في سياق ذلك الهدف كرد فعل محسوب بهدف أمني ودفاعي بالأساس، كقرار دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، وأدارتها للتوازنات السياسية في اليمن، بما يحقق مصالحها، وقرار المجلس في تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وأخيرا قرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب.

٣- الهدف الإغراقي: إجهاض عقلية الثورة، من خلال سلسلة مبادرات جريئة على الجبهات الخارجية، تشتت طاقة الثورة في الداخل، لقد أرهقت مبادرات المجلس السريعة المواطن الخليجي إلى حد ربما اختطف الأضواء من مشهد الثورات العربية، والذي أنهى الاستسلام الرسمي لها، أذ أشعرت التفاعلات النشطة لدول المجلس بأن الثورات ليس فقط بالإمكان تفاديها، بل بصعوبة نجاحها على الأقل في الأمد القصير.

في الختام يتضح لنا ان دول مجلس التعاون الخليجي قد شكلت مع بداية حركة الاحتجاجات العربية، النظام العربي الفرعي الوحيد الذي له قدرة على التحرك في دول الثورات، وله قدرة على طرح مواقف محددة إزاء الشؤون العربية في الساحات الإقليمية والدولية، والتدخل في مناطق الأزمات، وتوجيه الأطراف الداخلية في دول الثورة نحو أهداف محددة، فمثلا في ليبيا دعمت دول المجلس القضاء على نظام القذافي ورعت قرارات التدخل العسكري الدولي داخل منظومة مجلس التعاون وفي جامعة الدول العربية التي بدت كإدارة ملحقة بمجلس التعاون الخليجي، وأمدت القوى الثورية بالسلاح والمال، وهكذا كان موقفها من ثورة اليمن في فنائها الخلفي، وهكذا جاء موقفها المحايد والمتابع عن كثب لثورة مصر، وموقفها المساند حتى النهاية للمعارضة السورية المسلحة. وبذلك تتأكد "الإدارة" الخليجية للنظام العربي في ظل حالة استثنائية مؤقتة، يتوقف استمرارها

وديمومتها على مقدار استمرار وضعية القلق الراهنة بدول الثورات[٣٧]، وحجم فاعلية العامل الإقليمي في المنطقة العربية، ويبدو ان التراجع بات واضحا للدور الخليجي في شؤون المنطقة العربية، بعد ان تصدى هذا العامل لقيادة الشؤون العربية، نتيجة لجملة من الأسباب أهمها:

١- تصدع وحدة البيت الخليجي على خلفية توتر العلاقات السعودية – القطرية، ودخولها مرحلة من الخلاف غير مسبوقة. فلم يكاد مجلس التعاون الخليجي يصبح فاعلاً رئيساً في النظام الإقليمي العربي، او يتولى أدارته المؤقتة، في اثر الحراك حتى تعرض بنيانه لهزة عنيفة؛ فمنذ مدة ظهر توتر بين قطر من ناحية والسعودية والامارات من ناحية أخرى، وازداد على خلفية تصريحات الشيخ يوسف القرضاوي في أذار عام ٢٠١٢ ضد حكام الامارات وبشأن التعاطي مع الأوضاع في مصر ومع إيران. وقد أدى التوافق القطري – السعودي على دعم الثورة في سورية إلى الحفاظ على قدر من التماسك داخل مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من شكوكها في حكم الإخوان في مصر، فأن دول المجلس الأخرى أبقت على علاقاتها مع قطر التي ساندت حكم الجماعة. لكن انقلاب الوضع في مصر وانتهاء حكم الإخوان، أعاد الثقة الخليجية في إمكان التصدي للتحالف القطري – الاخواني، وهو ما مكنها من أعادة التفكير بالموقف القطري.[٣٨]

٢- فاعلية العامل الإقليمي، والمتمثل بهيمنة اللاعب الإيراني في مناطق عربية عديدة واستراتيجية، سواء بشكل مباشر من خلال التواجد العسكري او الدبلوماسي، او بشكل غير مباشر من خلال نسجه شبكة من العلاقات الفاعلة من القوى السياسية او حركات المقاومة في العديد من البلدان العربية، فضلاً عن ذلك يأتي اللاعب التركي الذي ما يزال يعمل على أحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية ويجد في المنطقة العربية حقا مستحكما اغتصب نتيجة حالة ضعف.

٣- تراجع الاهتمام الأمريكي بالعلاقات مع دول الخليج بسبب مجموعة من العوامل الدولية او الشخصية، فلم تعد العلاقات الأمريكية – الخليجية كسابق عهدها، ولم يعد النفط نوعا ما ذلك السلاح الفعال بيد دول الخليج، وان ما يزيد من هذا المتغير هو بروز اللاعب الروسي كفاعل جديد ونشط في المنطقة العربية الذي يعمل على إعادة التوازن داخل المنطقة وإعطاء نسق جديد للعلاقات الدولية، وبدون شك تعتمد دول الخليج كثيرا على هذا المتغير كمصد وكابح لتدهور العلاقات الأمريكية – الخليجية، غير ان هذا المتغير يضعف أمام تفاهمات القوى الكبرى في إعادة توزيع النفوذ وتوازن القوى على المستوى الدولي ولاسيما بين الولايات المتحدة وروسيا.

٤- يلعب الحراك الشبابي سواء القيادي الطامح داخل الأسر الخليجية الحاكمة او الشباب الخليجي العادي، دورا أساسيا في أرباك المشهد السياسي الداخلي، وفي تحقيق الاستقرار الداخلي الذي بدون شك سيجد له صدى أساس في أرباك السياسة الخارجية الخليجية، فالصراع حول الإزاحة الجلية على أشدها بين الشباب والشيوخ، على رسم الأطر المستقبلية الداخلية والخارجية لدول مجلس التعاون، وهذا العامل سبب الضعف الواضح للسياسة الخليجية وفتح المجال أمام العامل الخارجي للتحكم أكثر داخل المشهد الخليجي.

وفي العموم تسعى دول الخليج على إعادة نسج العلاقات مع الدول العربية التي حدث فيها التغيير على اثر حركة الاحتجاجات العربية او التي ما زالت تعاني من إثاره، أذ ان اغلب هذه الدول تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني مع ضعف كبير في الجانب الاقتصادي والذي يعدُ المدخل الأساسي الذي تلعب عليه دول الخليج لما تملكه من وفرة مالية للتدخل في شؤون هذه الدول بما يحقق لها نسج افضل العلاقات التي تضمن لها مصالحها او احتوائها ضمن فلك السياسة الخليجية الامريكية، او بأضعف الحالات تحييد هذه الدول من نسج علاقات مع ما يعرف بمحور الممانعة الذي يقوده

اللاعب الإيراني الذي يشكل التهديد الأول لدول الخليج. وهذا ما تم ملاحظته بشكل واضح وجلي في الحالة المصرية، من خلال حجم الدعم السياسي والاقتصادي للرئيس السيسي.

الخاتمة:

لقد دخلت المنطقة العربية مع موجة حركة الاحتجاجات الشعبية حالة غير مسبوقة، حيث امتدت أثار حركة الاحتجاجات العربية إلى عموم المنطقة العربية، ولم يسلم أي نظام سياسي عربي من أثاره، وضمن هذا الجو المشحون بالحراك غير المسبوق داخليا من قبل الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وخارجيا من قبل الفواعل الدولية الإقليمية، انهارت كل الأطر والموازنات التي كانت تحكم النظام الإقليمي العربي، وباتت حالة الفوضى هي السمة الغالبة على حركية النسق العربي.

وضمن هذه البيئة، كانت الدول الخليجية تعيش حالة من التشظي وانعدام الموقف الموحد، أذ لم تعتقد ان الشعب العربي الذي انهارت روابطه المختلفة منذ اتفاقية سايكس بيكو وتقطعت أوصاله، ما يزال يحتفظ بروابط خفية كانت عصية على الترويض، والتي سرعان ما انتعشت نتيجة لتطور وسائل الاتصال، وهو ما كان واضحاً عبر سرعة انتقال موجة الاحتجاجات الشعبية، وكأن العالم العربي دولة واحدة يحكمها نظام سياسي واحد.

لقد تفاعلت دول الخليج مع أحداث حركة الاحتجاجات العربية بشكل غير مسبوق، ولا معتاد على ما عرف من سياستها الخارجية، أذ عملت على توظيف ما تتمتع به من وفرة مالية واستقرار سياسي نسبي، وعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، على أولا كبح وصد أي انتقال لموجات الربيع العربي إلى بلدانها، ضمن خيارات مفتوحة يدخل ضمنها استخدام القوة العسكرية، وثانيا محاولة توظيف هذا المتغير الاستراتيجية بما يرفع من وزن قوتها أمام وزن قوة الفواعل الإقليمية، لذلك تفاعلت مع حركة الاحتجاجات

العربية بعد ان بات أمراً حاكماً، في مسعى لتغيير الأنظمة السياسية واستبدالها بأنظمة حليفة لها من خلال دعم الحراك الشعبي بمختلف الوسائل والطرق.

غير ان هذا التوجه لم يكن سهلا ويسيرا حيث اصطدم بالعديد من العقبات كان في مقدمتها التنافس الإقليمي داخل المنطقة والذي كان العامل الإيراني والتركي في مقدمته، فضلا عن العامل الداخلي المدعوم دوليا، حيث شكلت الحالة السورية واليمانية حالة تراجع واضح للنفوذ الخليجي، الذي انتقل من موقع المهاجم إلى موقع المدافع، إلى موقع الساعي للمحافظة على الوضع القائم.

ونتيجة لذلك، يمكن القول ان حركة الاحتجاجات العربية كانت لها أثار كبيرة على دول الخليج أذ غيرت العديد من تحالفات دول مجلس التعاون الدولية، ودفعتهم إلى تحديث سياساتهم الداخلية، وما تزال أثاره حتى الساعة تستنزف إمكانيات وموارد الشعوب الخليجية، ويرجع سبب ذلك لسوء تقدير الموقف من حركة الاحتجاجات العربية، ولإصرار حكام هذه الدول على السير ضمن سياسة تقليدية لا تنسجم وحجم التطور والانفتاح الذي تعيشه شعوب هذه الدول.

المصادر والمراجع

١ – شملان يوسف العيسى، التأثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية، ضمن كتاب الخليج: تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص١١١.

٢ – سمير جسام راضي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دراسة في الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٨، ص١٤.

٣ – كاظم هاشم نعمه، الوجيز في الاستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨، ص٤٤ وما بعدها.

٤ – صباح محمود محمد وآخرون، الجغرافية السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية العراق، د.ت، ص٢٩٨–٢٩٩.

٥ – أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، أعدد فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثامن، أذار/مارس ٢٠١٥، ص٧

6 – N. Janardhan, Regionalisation and omni-balancing in the Gulf, in book "The Gulf States and the Arab Uprisings", Editor: Ana Echagüe, FRIDE and the Gulf Research Center, 2013. P.25. Available at: (http://www.tobymatthiesen.com/wp/wp-content/uploads/2013/07/The_Gulf_States_and_the_Arab_Uprisings.pdf)

٧ – معن طلاع، دول الخليج: تطورات ومستقبل الأزمة السورية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٢، متوفر على الرابط: http://hotbitco.win/1xdMSP، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٩/١٩.

٨ – خضير عباس النداوي، أثر ظاهرة (الربيع العربي) على مسيرة العلاقات الخليجية–العربية، مجلة آراء حول الخليج، متوفر على الرابط: http://hotbitco.win/GhrRt تاريخ الدخول٢٠١٨/٩/٢٢.

٩ – ريم محمد موسى، ورقة بعنوان: الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، متوفر على الرابط :
www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/index.php تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/٢٠.

١٠ – محمود جبر، الدور الخارجي في الثورات العربية 'المخاطر والتحديات'، متوفر على الرابط: http://www.salhouriia24.tk/2014/12/blog-post_719.html تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/٢١.

١١ – ريم محمد موسى، المصدر السابق.

١٢ – جاسم يونس الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٠، نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ص٥٣-٥٤.

١٣ – أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مصدر سابق، ص٨.

١٤ – المصدر نفسه، ص٨.

١٥ – أحمد صدام إيدام، الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع...والمستقبل (المملكة العربية السعودية أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢٢٨.

* – قوات درع الجزيرة المشتركة: هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي وتم إنشائها عام ١٩٨٢، بهدف حماية امن الدول الأعضاء مجلس التعاون الخليجي وردع أي عدوان العسكري.

١٦ – حسن علي راضي، "أحداث البحرين: الأزمة والمخرج"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥ وما بعدها. كذلك ينظر:

– Found Ajami, The Arab Spring at one a year of living dangerously, Foreign Affairs, americans, volume91, number 2, 2012, p59.

١٧ – مجموعة باحثين، الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٦٠٥-٦٠٦.

١٨ – صحيفة المدى، العدد ٢٢١٧، بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٧.

١٩ – أحمد صدام إيدام، مصدر سابق، ص٢٣١.

20 – http://edition.cnn.com/arabic/2011/hiaw/3/3/arabs.bribes_reforms/index.html

٢١ – أحمد صدام إيدام، مصدر سابق، ص ص٢٣٢-٢٣٣

٢٢ – عبد الحسين معلاك مجهول الأزيرجاوي، السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد ٢٠١١ (قطر أُنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٣٣.

٢٣ – عدنان رميض خرنوب الشحماني، السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٧.

٢٤ – كريستوفر م.ديفيد سون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية، مركز آوال للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠١٤، ص ص٣٤٧–٣٤٨.

٢٥ – كريستيان كوتس أولريكسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيغي، متوفر على الرابط: https://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56730، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/٢١.

٢٦ – عارف الحجاوي، دور الجزيرة العربية، كتاب الثورات وعالمنا العربي، مؤسسة هاتيرهيتس، بيروت، ٢٠١١، ص١١٠.

٢٧ – سلام داود غزيل الحياني، العلاقات بين تركيا و دول مجلس التعاون الخليجي العربية بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية قطر أنموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ص ٨٥–٨٦.

٢٨ – مروى فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية اتجاه دول الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢، ص١٦٢وما بعدها.

٢٩ – سلام داود غزيل الحياني، مصدر سابق، ص ص ٨٦–٨٧.

٣٠ – سلام داود غزيل الحياني، مصدر سابق، ص٨٧ وما بعدها. وإبراهيم بن قفلة، تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،٢٠١١، ص٩.

٣١ – سلام داود غزيل الحياني، مصدر سابق، ص ص٩٢–٩٣.

32- Thomas Costigan, 'Syria Conflict and Regional Pipeline Geo-Strategy', December, 2017. <http://counter-hegemonic-studies.net/>.

٣٣ – أحمد صدام إيدام، مصدر سابق، ص٢٣١.

٣٤ – خالد الدخيل، بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن، مصدر سابق، ص٥ وما بعدها.

٣٥ – خالد شوكات، مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات (الربيع) العربي، مجلة حمورابي، العدد السادس– السنة الثانية– تموز/يوليو ٢٠١٣، ص١١١.

٣٦ – معتز سلامة، الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، المجلد ٤٦، ٢٠١١، ص٨٠–٨١.

٣٧ – معتز سلامة، التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١–٢٠١٢ (رؤية استشرافية)، معهد العربية للدراسات، دبي (السبت 26 ربيع الثاني 1434 هـ 9 – مارس 2013م)، ص٢. متوفر على الرابط:

– <http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/html>

٣٨ – لمعلومات اكثر ينظر: إبراهيم نصر الدين واخرون، حال الامة العربية ٢٠١٣–٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، تحرير علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٤١ وما بعدها.